الدور الآسيوي المنشود
في صياغة النظام الدولي الجديد

بقلم / ضياء رشوان
رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

تشهد منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، تطورات تزداد خطورة مع استمرار جيش الاحتلال في عدوانه وجرائمه على الشعب الفلسطيني، وما ترتب على ذلك من اتساع للصراع ليشمل جبهات عدة في المنطقة: في لبنان وسوريا وإيران واليمن وأخيراً قطر، وما زالت احتمالات اتساع وتدهور الأوضاع في هذه المنطقة قائمة، على نحو يهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وجنوب البحر المتوسط، بل الأمن والاستقرار الدوليين.

يساعد على استمرار هذا الصراع القيادة اليمنية المتطرفة في دولة الاحتلال، والتي تمارس جنوناً لاستخدام القوة العسكرية على نحو لم يشهده المجتمع الدولي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما يتضمنه هذا الاستخدام المفرط للقوة من انتهاكات كل القوانين الدولية، وكل المواثيق التي وضعها المجتمع الدولي على مدى نحو (80) عاماً، بما في ذلك جرائم الحرب والإبادة الجماعية وسياسات الحصار والقتل جوعاً للشعب الفلسطيني صاحب الأرض والحق.

هذه الممارسات تتم بدعم سياسي وعسكري ودبلوماسي واقتصادي من بعض القوى الدولية التي تشاطر اليمين المتطرف في دولة الاحتلال أوهامه بشأن إعادة تشكيل النظام الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط باستخدام السلاح لسحق إرادات الشعوب وانتهاك حدود وسيادة الدول.

والحقيقة التي اتضحت مع توالي فصول هذه المأساة، هي أن ما يجري في الشرق الأوسط، يبدو جزءاً من هدف أوسع وأشمل يستهدف إعادة تشكيل النظام العالمي بكامله، وتغيير توازناته، بل والعبث بالمبادئ التي استقرت عليه الأمم والشعوب منذ نحو قرن كامل، وفي مقدمتها حق الشعوب في تقرير

مصيرها، واحترام سيادة واستقلال الدول داخل حدودها المعترف بها دولياً، وذلك من خلال فرض معادلات جديدة، وإعادة الاعتبار لمبدأ استخدام القوة العسكرية كأداة للعلاقات بين الدول، وإضعاف مبادئ القانون الدولي والقرارات الدولية كأسس للتسوية السلمية للنزاعات.

وهكذا، فإن هذه على ما يبدو، المرة الثانية التي تكون فيها منطقة الشرق الاوسط مسرحاً لإعادة تشكيل النظام الدولي، بعد أن كانت بالفعل مسرحاً لإعلان التغير في موازين القوى على الساحة الدولية بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.

ورغم انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا (المدعومة من العالم الغربي)، فما زالت تمثل طرفاً مؤثراً في المعادلات الدولية الحالية والمستقبلية.

في المقابل، فإن القارة الآسيوية التي تعاظمت قوتها الاقتصادية والاستراتيجية، بل أيضاً السياسية والعسكرية، لم تترجم هذه المكانة والقوة إلى دور سياسي فعال ومؤثر لإحداث التوازن المنشود في عملية إعاة صياغة النظام السياسي والاقتصادي العالمي، ولم تقم بالقدر الكافي من التحرك الدبلوماسي سواء على الساحة الاقليمية أو على النطاق العالمي.

إن الدور الآسيوي القادر على تحقيق "الاتزان" في المعادلات الدولية ووقف الاختلال في توازن القوى الذي يشهده العالم حالياً والذي يتم استغلاله لفرض ملامح ومعايير جديدة للنظامين الاقليمي والدولي، هذا الدور الآسيوي مطلوب الآن وقبل فوات الآوان سواء من جانب القوى والدول الآسيوية فرادى، أو التعبير عنه في إطار جماعي عبر المنظمات الإقليمية الآسيوية، أو المنظمات التى تقودها الدول الآسيوية مثل تجمع "البريكس"، أو من خلال المحافل الدولية التي تتعرض هي نفسها للتهميش والاضعاف في سياق فرض قواعد جديدة للعلاقات الدولية .. أو خلق عالم "اللا قواعد" اعتماداً على غرور القوة وفرض الأمر الواقع.

لقد شهدت الشهور الأخيرة بوادر لمواقف أوروبية بازغة تحاول كبح جماح تيار تحطيم القانون الدولي والقيم الانسانية والسياسية وهي بوادر مشجعة، في انتظار تحرك آسيوي دبلوماسي وسياسي شامل يحقق التوازن ويعيد الاعتبار لحقوق الشعوب وقيم السلام والعدل واحترام سيادة الدول وحياة الأفراد وإرادة الشعوب.